السياسات الحكومية لمكافحة الإرهاب في ظل التحول الرقمي

م.م. نور موفق عبد الغني *

تعد ظاهرة الارهاب من اخطر الظواهر المهددة للامن المجتمعي وتسعى الحكومات ضمن سياسات عامة ومحلية لمكافحةُ، واليوم تهدف الدول عامة والعراق بشكل خاص مكافحة الارهاب ضمن سياسات واستراتيجيات حكومية، حيث اثر الارهاب سلبيًا على واقع المجتمعات في الجانب الانساني، وتفاقم خطورة عملها في الوقت الراهن مع تطور التكنولوجيا اذ تكرست السياسات الحكومية مواجهة هذه العمليات الرقمية بعمليات رقمية اخرى من خلال خطط واستراتيجيات امنية للاجهزة الوطنية العراقية. فالاستغلال الارهابي للبيئة الرقمية واستخدام الموارد المعلوماتية والبنية التحتية المعلوماتية والدعاية الاعلامية والتجنيد الالكتروني ومحاولة استغلال البرامج الاجتماعية الى ساحة صراع مجتمعي مؤثرة بالرأي العام ببث خطابات الكراهية والتطرف. ليقابلها سياسات حكومية رقمية مساهمة في مكافحة العمليات الارهابية والفكر الارهابي واعتباره اداة استباقية امنية في تحليل الانماط السلوكية واستخدام الخوارزميات، ومتابعة العمل الامني وتنفيذ خططه مع المؤسسات الاخرى ضمن عمليات استخبارية مشتركة مقترنة بالعمل الرقمي المؤسساتي لتحقيق الامن المجتمعي ومكافحة الارهاب.

الكلمات المفتاحية: البيئة الرقمية، السياسات الحكومية، مكافحة الارهاب، الامن المجتمعي.

The Logic of Governance in National Security Strategies: Managing Complex Risks in a Changing World

Asst. Lect. Noor Muwaffaq Abdul Ghani

Terrorism is one of the most dangerous phenomena threatening societal security, and governments strive to combat it through general and local policies. Today, countries in general, and Iraq in particular, aim to combat terrorism within governmental policies and strategies. Terrorism has negatively impacted the human condition of societies, and its dangers have intensified with the advancement of technology. Government policies are now focused on countering these digital operations with counter-digital operations through security plans and strategies implemented by Iraqi national agencies. Terrorists exploit the digital environment, using information resources and infrastructure, media propaganda, online recruitment, and attempting to manipulate social programs into arenas of societal conflict, influencing public opinion by disseminating hate speech and extremism. In response, government policies are developing digital strategies to combat terrorist operations and ideology, considering digital technology as a proactive security tool for analyzing behavioral patterns, utilizing algorithms, and monitoring security operations and implementing plans in collaboration with other institutions through joint intelligence operations coupled with institutional digital work to achieve security stability and combat terrorism.

Keywords: Digital environment, government policies, counter-terrorism, community security.

* كلية العلوم السياسية/ جامعة النهرين.Noor.muwafaq@nahrainuniv.edu.iq

المقدمة

تسعى الحكومات الى تحقيق استقرار مجتمعي على مدى تولي زمام الحكم وان اختلف نوع الحكم والية الحصول عليه، في وقتنا الراهن اصبح هدف العمليات الارهابية ليس فقط هدف يختص بافكارها بل في تولي الحكم فهي تسند من جانبين، الجانب المحلي الذي يواكب متوافق مع افكار الجماعات الارهابية، والجانب الدولي الذي يسعى الى عدم الاستقرار الداخلي لتحقيق غاياته، ويمثل الارهاب تحدي صعب يواجه المجتمعات في العالم الرقمي، الا ان تظافر الجهود المجتمعية والسياسات الحكومية من خلال توحيد المعلومات لمكافحة الارهاب وتمويلهم ضمن مؤسسات مختصة في مكافحة الارهاب والحد من انتشاره مع التطور التكنولوجي والحوكمة المؤسسية والحكومة الرشيدة في تحقيق الاستقرار الامني الذي يؤدي الى تحقيق استقرار اقتصادي واجتماعي واصدار تشريعات خاصة ضمن جهاز امني خاص بها وتطويره بصورة مستمرة ومواجهة التحديات.

اهمية البحث:

تكمن اهمية دراسة السياسات الحكومية لمكافحة الارهاب في ظل التحول الرقمي، كون السياسات الحكومية الامنية تعد من اهم الركائز للاستقرار المجتمعي ومتطلباته وتحقيق التنمية المستدامة، ولارتباط التنمية المجتمعية بالاستقرار المجتمعي وتحقيق امنه تسعى الحكومة في وضع سياسات عامة لمكافحة الارهاب متوافقة مع التطورات التكنولوجية وعدم اتاحة الفرصة للتنظيمات الارهابية في زعزعت امن البلد، من خلال تكريس واستثمار عمليات التحول الرقمي في الحد من تلك العمليات والقضاء عليها ضمن سياسات حكومية.

هدف البحث:

تهدف الدراسة الى تحليل ووصف السياسات الحكومية لمكافحة الارهاب في ظل التحول الرقمي مع تقييم واقع الاجهز الامنية ومعرفة التحديات والمعرقلات التي تواجه الاستقرار المجتمعي، ومع امكانية تطوير استراتيجيات لتعزيز التكامل ما بين البعد الامني والتكنولوجي.

اشكالية البحث:

تتمحور مشكلة الدراسة معرفة والاجابة على التحديات التي تواجه السياسات الحكومية لمكافحة الارهاب في ظل التحول الرقمي، والاليات التي تتم من خلالها تحقيق سياسات حكومية في ظل التحول الرقمي وتتوافق مع التطورات التكنولوجيا العالمية لمكافحة الارهاب وتحقيق الامن المجتمعي.

فرضية البحث

من المفترض في الدراسة مواجهة المعوقات والتحديات في مكافحة الارهاب ظل التحول الرقمي تبني العديد من الاستراتيجيات الرقمية الامنية وربطها مع المؤسسات الخاصة والعامة، ومعالجة الثغرات من خلال التقنيات الامنية والعمل على تطويرها ومواكبة ذلك التطور دوليًا والتعاون المحلي والدولي وفق سياسات حكومية.

منهجية البحث:

تم الاعتماد على المنهج الوصفي والتحليلي للسياسات الحكومية لمكافحة الارهاب في ظل التحول الرقمي ومعرفة اهمية السياسات الحكومية التنموية والتي تعد اداة استباقية لمكافحة الارهاب ضمن العلميات الرقمية.

هيكلية البحث:

تم التطرق في الدراسة للسياسات الحكومية لمكافحة الارهاب في ظل التحول الرقمي اولًا السياسات الحكومية في البيئة الرقمية وثانيًا اليات مكافحة الارهاب، وثالثًا تم تناول فاعلية السياسات الحكومية في مكافحة الإرهاب.

اولًا: السياسات الحكومية في البيئة الرقمية

توجه الاستراتيجيات الحكومية سياساتها في البيئة الرقمية تتمثل بسياسات ذات منظومة شاملة تهدف الى تحقيق الأهداف الحكومية (الأمنية، الاقتصادية، الإدارية، الاجتماعية)، وان هذا التحول في العصر التكنولوجي

جعلها تشهد الية جديدة في تحقيق تلك الأهداف من خلال تطورًا في العمل السياسي الحكومي، المرتبط بالسياسات العامة والسياسات المحلية والمكملة للخطط والاهداف بصورتها الشاملة، فهو نقلة نوعية وحضارية في الأداء المؤسسي، وينطوي الاتخاذ ضمن السياسات الرقمية لتسيير العمل المؤسسي مع تقليل مستوى التعقيد وهي تكون متقدمة على الخدمات التقليدية لزيادة الابتكار وتحسين عمليات التوافق التشغيلي وتحقيق مستوى امني مجتمعي. وان هذا التحقيق يتم من خلال سلسلة من الأنشطة التي تكون مترابطة ما بينهما وتكون انعكاسها مؤثرة على عمل المؤسسات الحكومية ما بين وحداتها وبيئتها[1].

1- السياسات العامة للتحول الرقمي:

لتحقيق استقرار مجتمعي أمني على المستويين المحلي والدولي يتطلب سياسة عامة حكومية لإرساء قاعدة اجتماعية سياسية اقتصادية مستقرة، وفق خطط استراتيجية تنظيمية للمؤسسات الحكومية في تحقيق سياسات عامة امنية، من خلال اليات تشاركية متعددة في تحقيق ذلك الاستقرار الأمني، فعلى مستوى العراق منذ عام 2014 تم الاعتماد على العديد من الاستراتيجيات لتحقيق الاستقرار المجتمعي، فقد واجهت الدولة العراقية العديد من الازمات والتحديات لتحقيق الاستقرار المجتمعي على شتى المستويات واهمها السياسي والأمني وان هذه التحديات قد تفاقمت بعد عام 2014 بعد استيلاء الجماعات الإرهابية على العديد من المحافظات منها الموصل والانبار وتكريت، وتمت المساعدات على المستويين الدولي والمحلي ضمن سياسات امنية وسياسات غذائية منها مساعدات دولية بكلفة 2.7 مليار دولار[2]. ان حدوث هكذا أزمات وتحديات تطلب وضع امني وسياسي وتطوير القدرات العسكرية من خلال خطط خاصة وسرية، للسيطرة على الوضع الأمني في البلد وعدم الانجراف نحو حروب أهلية مجتمعية، وكذلك تحقيق الأهداف الحكومية التي تضع من قبل استراتيجيات تنموية لكن الازمات تؤدي الى بطء تحقيق تلك الاستراتيجيات، الا ان المنظومة الأمنية لتحقيق الاستقرار الأمني المجتمعي في العراق تتمثل بقيادة القائد العام للقوات المسلحة وكذلك مستشارية الامن القومي ووزارة الداخلية والى جانبها وزارة الدفاع وجهاز الامن الوطني العراقي، وجهاز المخابرات الوطني العراقي، ولابد من ذكر جهاز مكافحة الإرهاب ودوره في عمليات مكافحة الارهاب. وكذلك تم انشاء ما بعد احداث عام 2014 هيئة الحشد الشعبي الي تكون مرتبطة بالقائد العام للقوات المسلحة وان جميع ما تم ذكره يشاركون في العمليات الأمنية للبلد والمحافظة على استقراره ومواجهة المخاطر والتحديات الداخلية والدولية التي تهدد استقرارها للدولة[3].

2- السياسات الامنية لحماية الفضاء الرقمي

تتنوع السياسات التنموية ما بعد عام 2014 من خلال التطورات التكنولوجية والتي تنطوي ضمن تطورات تدخلت بها الأدوات والوسائل الحربية، التي جعلت الحروب هي حروبًا تكنولوجية قبل ان تكون على ساحة الأرض، فالحرب تغير مسارها واليات الحروب واسبابها وتنوعت أسباب الحروب اقتصادية واجتماعية وسياسية والتي تكون في الغالب أسباب غير حقيقية لا تتطلب الدخول في حرب في زمن الدبلوماسية الفاعلة للاحتياجات المجتمعية والحكومية. وان سياسة الامن على الصعيدين السياسي والامني تبلور ارساء اسس ضرورية للعمليات التنموية العسكرية وعلى الصعيد السياسي بنا دولة مدينة قوية يحقق الاستقرار المجتمعي، وبناء هوية وطنية واحدة لتعزيز الامن الوطني[4]. ومن الامثلة على السياسات التنموية العسكرية، من خلال المنظومات الذكية التي تعتمد على البيانات والذكاء الاصطناعي التي صاغت المعلومات والإجراءات

باستخدام التكنولوجيا الرقمية والتي تتضمن أنظمة السيطرة والقيادة مع قواعد البيانات الموحدة وتحليل البيانات الضخمة والمراقبة الذكية مما جعله تحول الاتمتة الجزئية في إعادة هندسة شاملة للمنظومة الأمنية لمكافحة الإرهاب في استخدام الخوارزميات التنبؤية لمعرفة ورصد التهديدات قبل وقوعها وتعزيز القدرات الأمنية في كشف الشبكات الإرهابية المعقدة في تحليل الروابط وكذلك العلاقات[5]. اذ تعد العلميات الإرهابية التي واجهت العراق من اصعب واعقد العمليات من حيث التجربة الأمنية والاستراتيجية لمكافحتها وإعادة تشكيل استراتيجياتها الحكومية ما بين فترة وأخرى نتيجة تغير الأنماط والعمليات الإرهابية فكان للدور الميداني الاستخباري والتطوري دورًا مهمًا مع الدور التكنولوجي في القضاء عليه ومتناسب مع طبيعة التطور الخارجي الدولي في القضاء على الإرهاب ومكافحته من خلال عمليات تكنولوجية استباقية والتخطيط التكنيكي وبأختلاف الأماكن والمواقع الجغرافية وقد شهد عام 2020 من حيث التطور الاستخباري تطورًا ملحوظًا وواضحًا لجهاز مكافحة الإرهاب العراقي من خلال العمليات الاستباقية للقضاء على التنظيمات الإرهابية ومنع إعادة تشكيله فتم تنفيذ (253) عملية عسكرية مختلف المناطق والى قتل (500) عنصر إرهابي وتم اسناد هذه العملية الى الجهد الاستخباري والتعزيز التكنولوجي ودعم الاسناد الجوي للجيش العراقي والتحالف الدولي. من خلال الامن الرقمي في تعقب ومصادرة الأنشطة على مواقع التواصل الاجتماعي فتم رصد(26.280)حسابًا على مواقع التواصل الاجتماعي والمراسلة الفورية محققة تحليل للعملية البيانية والشبكات الإرهابية ورصد تحركاتها ومراقبتها بصورة ناجحة وفاعلة[6]. وان لهذا الجهد الاستخباراتي اصبح يتم بالاتصال المباشر مع خطوط تابعة لوزارة الداخلية ومنها ارقام مديرية مكافحة المتفجرات ومكافحة اجرام بغداد وكذلك وكالة الاستخبارات ومركز القيادة الوطنية وتوحيد جهة الاتصال على رقم (911) مديرية الاستجابة الوطنية والسيطرة المركزية بلغات متعددة بالاتصال المباشر مع الاجهزة الامنية لجميع حالات العنف ومكافحة الارهاب[7].

ثانياً: اليات مكافحة الإرهاب:

تختلف السياسات العامة من دولة لأخرى في الية صنعها وتنفيذها لمكافحة الارهاب، في العراق تم سن قانون لجهاز مكافحة الارهاب وتم نشره في جريدة الوقائع الرسمية بتاريخ 17 تشرين الاول 2016 وتناول مرتبط بالقائد العام للقوات المسلحة جهازًا امنيًا استخباريًا من خلال وضع استراتيجية شاملة لمكافحة الارهاب وتطويرها وقد جاء في المادة (3) ((مراقبة الاتصالات ومواقع التواصل الاجتماعي والمواقع الالكترونية بناء على امر قضائي))،وكذلك ((التنسيق والتعاون وتبادل المعلومات مع الاجهزة الامنية والاجهزة ذات العلاقة)) ،وايضًا ذكر ((التنسيق والتعاون وتبادل المعلومات ذات العلاقة بمكافحة الارهاب مع الاجهزة النظيرة للدول العربية والاجنبية))، وتم تناول ((تعقب مصادر تمويل الارهاب بهدف تجفيفها بالتعاون والتنسيق مع مكتب مكافحة غسيل الاموال والبنك المركزي العراقي والجهات الاخرى ذات العلاقة))[8].

ومن ضمن الخطط الاستراتيجية التي تم تنفيذها ففي عام 2020 اعلن جهاز مكافحة الارهاب عن تمكنه مع الوحدات التكتيكية للعمليات الخاصة من تنفيذ عمليات خلال العام والقاء القبض على (292) عنصرًا ارهابيًا وقتل (206) اخرون وباسناد جوي من طيران الجيش العراقي وطيران التحالف الدولي بـ (288) ضربة جوية للمواقع الارهابية[9].

1- الارهاب الالكتروني:

يرتكز الارهاب الالكتروني في تكريس الامكانيات التكنولوجية من خلال وسائل الاتصال وشبكات المعلومات وعلى المستوى العسكري الطائرات المسيرة، في تحقيق اهدافه غير الانسانية في ترهيب المجتمع وزعزعة امنه ولتنشيط اهدافه بدأ يسعى في بلورة العمليات الالكترونية والتأثير على القرارات الحكومية، وتوجيه جهل بعض المجتمعات في الترويج وتجنيد الشباب نحو اهدافه وتنفيذها اولها التحريض الالكتروني، ونشر التفرقة والفتنة داخل البيئة الاجتماعية لتحيق غاياته في التطرف. والى جانب العمليات التي تستهدف المجتمع، يسعى الى تهديد الامن السيبراني ومحاولة اختراق المنظمات الالكترونية الرقمية للمؤسسات الامنية، فمن عمليات الارهاب الالكتروني تتمثل بما يلي[10]:

- التجسس: من خلال التجسس على المنظمات والهيئات الدولية والافراد من خلال الشبكات المعلوماتية وتتضمن التجسس العسكري والسياسي والتجسس الاقتصادي.
- عمليات الاختراق: تسعى عمليات الاختراق الى تهديد الامن السيبراني وتهكير انظمة المعلومات والانظمة الاقتصادية ومن ضمنها اختراق القنوات الفضائية مثالً (tv5) الفرنسية. وكذلك تطبيق (تليجرام)، وتعتبر عمليات الانترنت عامل للعمليات الارهابية المتخفية.

2- السياسات الاستباقية لمكافحة الارهاب:

السياسات الاستباقية الامنية مابعد عمليات التطور التكنولوجي وفي مقاربات التحول الرقمي اصبحت سياسات البلدان الامنية هي سياسات استباقية وذلك من خلال عمليات المراقبة وتوسيعها بصورة الكترونية والتي تضمن ضمن عمل المطارات والعمل المؤسسي وفق سياسات مبنية على فهم ومعرفة لمكافحة الارهاب ضمن عمليات انظمة معلوماتية والتي تتم اتخاذها من قبل المؤسسات الامنية والثقة المتبادلة ما بين الامن والمجتمع على المستوى المحلي والدولي.

ومن ضمن السياسات الحكومية الامنية والتطور الرقمي في مجال الاجهزة الامنية لتحقيق سياسات استباقية حيث ما بعد عام 2014 كان بداية استخدام قواعد البيانات لملاحقة الارهابيين وتحليل الاتصال، وفي عام 2015 ادخال انظمة تحليل الاتصالات والاستخبارات الرقمية، واعتماد الادلة الجنائية الرقمية في عام 2016، وفي عام 2017 انشاء اول فريق وطني للاستجابة للحوادث السيبرانية ومراقبة الهجمات الالكترونية، وتم تطوير انظمة البصمة البيومترية في الاجهزة الامنية واستخدام البصمات في المطارات والحدود في عام 2018، وفي العام 2019 احتل العراق المرتبة 129 عالميًا في مؤشر الامن السيبراني، ومن ثم انتقل الى المرتبة 107 في عام 2020، وربط قواعد البيانات الامنية بالمؤسسات الحكومية في عام 2021، ولم تتوقف السياسات الحكومية الامنية في عمليات التحول الرقمي لتكون في محور العمل الاستباقي بل تطورت في عام 2022 واعتماد اول استراتيجية وطنية للامن السيبراني من قبل وزارة الداخلية، وفي العام 2024 تم انشاء لجان تخص عمل الامن السيبراني لحماية الفضاء الالكتروني العراقي[11].

وعلى المستوى الدولي في عام 2017 نص تقرير الامين العام الرابع في مجلس الامن الدولي حول خطورة والتهديدات التي تشكلها التنظيمات في العراق والمنطقة، وقام مجلس الامن الدولي لمكافحة الارهاب في اقتراح مجموعد تدابير لماكفحةُ من خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال في مجال نقل المعلومات بين الدول لتحقيق اجراءات المتابعة والقبض على الارهابيين[12]. حيث ان التأثير السلبي على المجتمع واستقراره المتمثل

بظواهر متعددة منها الارهاب الرقمي وغسيل الاموال وتجارة المخدرات والبشر واختراق الامن السيبراني وكذلك استشراء حالات الفساد جعل الدول تعمل وفق استراتيجيات مشتركة لمكافحة الارهاب[13].

3- دور التحول الرقمي في تعزيز الامن المجتمعي:

يواجه الامن المجتمعي وتحقيق استقراره العديد من التحديات والازمات نتاج الارهاب في البيئة الرقمية فهي ظاهرة يكمن بعد خطورتها اجتماعيًا اثرت بشكل سلبي، على واقع المجتمع العراقي، من خلال نشاطات وفعاليات وتنشئة مجتمعية على وسائل التواصل الاجتماعي وفي المؤسسات والمدارس لتعزيز التماسك الاجتماعي العراقي، ومكافحة الارهاب ضمن تحديات في طرق والية تعزيز بثه لافكاره وان كل عمل يؤدي الى تفكيك الاستقرار الامني للمجتمع يعد عملًا ارهابيًا ومن ضمنها تفشي ظاهرة المخدرات ومكافحة مروجيها وفق استراتيجيات امنية، والجريمة المنظمة ومحاربة التطرف، ويكون تأثير الاعمال الارهابية بكافة انواعها مؤثرة على العاملين الاجتماعي والاقتصادي، فيرتبط الامن المجتمعي ارتباط وثيق بمقومات الحياة الانسانية وبوجوانبها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وتحقيقه ببرامج وسياسات عامة[14]. ومن ضمن الاستراتيجيات للامن الوطني العراقي الاولى (2007-2010)، والاستراتيجية الثانية (2010-2016). وكذلك (2025 -2030) والتي تعد هي ثالث استراتيجية للامن الوطني من قبل الحكومات العراقية المتعاقبة وتحليل البيئة الاستراتيجية العراقية ومعرفة مؤشرات الضعف والقوة في تنفيذها ومؤشرات الفرص والتهديدات على المستوى الخارجي في مكافحة الارهاب وتجفيف منابعة وتطوير منظومات الدفاع والامن[15]. وفي النظر بعمليات الامن المجتمعي والجرائم خلال العامين الماضيين سجل العراق اعلى معدل فقد احتل المرتبة الثامنة عربيًا والثمانين عالميًا واستنادًا الى تقرير دائرة البحوث في مجلس النواب العراقي، حيث معدل السنوي لارتكاب الجرائم في العراق 78350 جريمة وجنحة سنويًا[16].

ثالثاً: فاعلية السياسات الحكومية في مكافحة الإرهاب

تواجه السياسات الحكومية لمكافحة الارهاب في ظل التحول الرقمي تحدي وفاعلية في عملها من قبل المجتمع والعمليات الارهابية، وسنتناول تحديات المكافحة الرقمية لعمليات الارهاب وفاعلية الادارة الرقمية من حيث مزاياها في بالرسعة والدقة والعمل الاداري الامني الاكثر تنظيمًا.

1- تحديات المكافحة الرقمية للارهاب:

هنالك العديد من التحديات التي تواجه صنع وتنفيذ السياسات الحكومية لمكافحة الارهاب في ظل التحول الرقمي والتي تكون على المستوى الدولي والمحلي، وفي المحور العراقي واجه العراق العديد من التحديات نتيجة الموقع الجيوسياسي وكذلك معوقات تحقيق العمليات الامنية التنموية واسبابًا اخرى سياسية واجتماعية واقتصادية تجعل السياسات الحكومية امام عقبة في مواجهة ارهابًا رقميًا بمواجهة تهديدات هجينة دمج الذكاء الاصطناعي في انظمة الدفاع لمواجهة الهجمات السيبرانية وحملات التضليل التي تهدد الاستقرار السياسي. والتي تسعى الى تحقيقه المنظمات الارهابية. ومن الحقائق التي تكون تحدي في صنع وتنفيذ السياسات الحكومية منها ضعف البنية التحتية الرقمية ونقص الكوادر المتخصصة بتكنولوجيا المعلومات والامن السيبراني وصعوبة تحليل البيانات الضخمة ومحدودية استخدام انظمة التحليل الرقمي والتنبؤ لاتخاذ القرارات وغياب وجود منصة وطنية موحدة لتبادل المعلومات الاستخبارية وصعوبة التقبل والمقاومة في التغيير داخل بعض الهياكل التنظيمية من الواقع التقليدي الى الواقع الرقمي، ومواجهة في صعوبة تتبع النشاطات الارهابية العابرة للحدود وتهديدات الاختراق على الانظمة الحيوية وتحديات تحقيق

توازن بين الرقابة الامنية وحماية الحقوق الدستورية وفق اطار قانوني شامل ينظم عمل الاجهزة الرقمية المؤسسية، حيث ان ضعف الامننة الالكترونية ادى الى ان يكون العراق ساحة منفتحة للثغرات الالكترونية وهجمات الامن السيبراني، وان هذه التحديات تكون الى جانب التحديات السياسية في تحقيق الامن المجتمعي في بعض الاحيان غياب بيئة سياسية ملائمة دون تجاذبات وصراعات لتحقيق الاستقرار الامني المجتمعي، وكذلك تحديات حدودية واقتصادية وادارية واقليمية ودولية تدخل ضمن اطر عوامل تعيق مكافحة العمل الارهابي[17]. ومن ضمن العمل الرقمي يدخل في نطاقها الجرائم الرقمية والمتضمنة النصب والاحتيال وانتحال الشخصيات وتعطيل كل من الاجهزة والشبكات من قبل المجاميع الارهابية[18].

2- الادارة الامنية الرقمية في مكافحة الارهاب

ان الانتقال من العمليات التقليدية والتي يكون مصدر اعتمادها على العنصر البشري الى المنظومة الذكية، التي تعتمد على البيانات والذكاء الاصطناعي والذي يوجه السياسات الحكومية في اعادة صياغة وبناء استراتيجياتها لمكافحة الارهاب وفق ركائز امنية تشمل الذكاء الاصطناعي في التنبؤ بالجريمة من خلال تحليل الصور عبر الاقمار الصناعية وتحديد الهوية من خلال كامرات المراقبة او التنبؤ بالجريمة، الى جانبها البيانات الضخمة وهي قواعد البيانات السجل المدني والجنائي والمروري مع دمج بيانات السجلات المالية والسفر والنشاط الرقمي لرصد شبكات تمويل الارهاب او غسيل الاموال، اضافة الى ذلك انترنت الاشياء ومساهمتها في ربط الانظمة الرقمية في مركز قيادة واحدة واستخدام وتوجيه الروبوتات والطائرات المسيرة والاجهزة الذكية في تأمين الحدود والمنشأت الذكية[19].

فأن عمليات مكافحة الارهاب تتطلب سياسات حكومية واضحة وشاملة متضمنة استراتيجيات الامن السيبراني وتحديث الاطر القانونية ولابد من تخصيص مورد مالي الى جانب تعزيز الشراكة الدولية واعتماد معايير الحوكمة الرقمية والشفافية والمساءلة، وتشير الدراسات للاعوام (2024-2026) ان السياسات الحكومية العامة والمحلية والتي تدعم عمليات التحول الرقمي انتقلت من مرحلة التخطيط العام الى مرحلة الاستراتيجيات القطاعية التنفيذية ودمج التكنولوجيا ركيزة اساسية في مفهوم الامن القومي والسيادة الرقمية وكما ذكرنا استراتيجيات الامن الوطني العراقي للفترة (2025-2030) تضع خارطة الطريق لحماية المصلحة العليا للدولة بتعزيز المتطلبات الوطنية وادارة الفضاء الرقمي امتداد للسيادة الجغرافية من خلال مواصلة السياسات الحكومية خطوات في تعزيز القدرات الوطنية في مجالات التحول الرقمي، والذكاء الاصطناعي والامن السيبراني كونهم مرتكزات استراتيجية لدعم مؤسسات الدولة وضمان استدامة الخدمات وحماية الفضاء الرقمي الوطني العراقي من التهديدات المتنامية[20].

ومن ابرز التطورات لعام 2025 في المجال الرقمي وتعد تطورات تنظيمية ومؤسسية تمثلت بتأسيس عدد من المراكز الوطنية مثل المركز الوطني للتحول الرقمي والمركز الوطني للذكاء الاصطناعي والمركز الوطني للامن السيبراني وتتركز سياسات الحكومة العراقية الداعمة للتحول الرقمي على سياسات الامن اولًا في التحول الرقمي من خلال ربط المشاريع بالامتثة بمتطلبات الامن السيبراني لضمان عدم اختراق قواعد البيانات الوطنية والسيادة على البيانات عبر مراكز البيانات الوطنية داخل العراق لضمان عدم خروج المعلومات الامنية الحساسة خارج الحدود والتشريع والتقنين من خلال الدفع باتجاه اقرار قانون للجرائم المعلوماتية ليكون غطاء قانوني لعمل الاجهزة الامنية في الفضاء الرقمي[21].

ومن فاعلية الادارة الرقمية للسياسات الحكومية في مكافحة الارهاب في ظل التحول الرقمي اكتشاف (166) ثغرة

امنية في مواقع الكترونية عراقية، مع كشف(330) نشاط اجرامي الكتروني ارتبط بالجرائم السيبرانية، ولاجل حماية الشبكات الاجتماعية العمل على تنفيذ بنسبة 60% من الانترنت الوطني لحماية الشبكات الحكومية[22]. وفي عام 2018 تم صياغة استراتيجيات خاصة لمكافحة تمويل الارهاب من خلال مؤشرات تدل على على وجود عمليات يشبته بها في ارتباطها ارهابيًا من خلال التمويل المالي منها تأسيس شركات بوثائق موزرة او لشخص اجنبي من دون سبب واضح وحوالات مالية كبيرة في منطاق متنازع عليها سياسيًا وامنيًا[23]. ومن سبل الإدارة الرقمية وفاعليتها لمكافحة الإرهاب في ظل التحول الرقمي منها إنجازات عديدة تتضمن القاء القبض على عدد من المتهمين بحوالي 4076، ونصب كاميرات حرارية من قبل قوات الحدود ز (2)، جوالة ليصل عددها حوالي (1000) كامرة مساهمة في مكافحة العمليات الارهابية امتداد على الحدود العراقية وتجهيز منظومة الطاقة الشمسية (1079)، ومد (313) كيبل ضوئي مساهمة في تحقيق الامن من خلال تبادل المعلومات، وتكريس عمليات الرقمية في تحقيق الامن. ونتج عن ذلك احباط (5445) متهمًا واحباط (459) عملية تسلل وضمن عمليات التحول الرقمي منح (4)ملايين بطاقة وطنية، 631 جواز الكتروني ومن فاعلية السياسات الحكومية لمكافحة الارهاب في ظل التحول الرقمي انفخاض الرشوة بنسبة (10%) والتزوير نسبة (8%) في الانتقال العمل الرقمي الجزئي[24].

الخاتمة:

لاشك ان العمليات الارهابية هي اكثر العمليات خطورة الي تفتك بالدول وتعمل على تدمير البنى المجتمعية، والمؤسسية وهذه العلميات لقت اهدافها في العراق لاغراض سياسية واجتماعية ودينية وعلى المستوى مصالح دولية اخرى لتحقيق اهدافها، وتبنت الاستراتيجيات الحكومية العراقية بعد عام 2014 على صياغة العديد من التشريعات والقوانين الامنية التي تساهم في مكافحة الارهاب مع مواكبة المتغيرات الدولية التكنولوجية والمشاركة بمكافحة التطرف والعمليات الارهابية دوليًا، وفي ختام دراستنا للسياسات الحكومية لمكافحة الارهاب في ظل التحول الرقمي فهي لم تعد مجرد خيار تقني للاجهزة الامنية العراقية، بل ضرورة حتمية في صنع وتنفيذ السياسات العامة للاستراتيجيات الامنية التي تحفظ استقرار الامن المجتمعي، وان الانتقال الى الامن الرقمي يتطلب بعدًا استراتيجيًا ورؤية متجاوزة للثغرات الالكترونية وعمل منظومة تشريعات متكاملة، وقد اثبت الامن العراقي والاستراتيجيات المؤسسية قدرة في التكيف مع التهديدات التي تواجه العمليات الرقمية وان نجاح هذا العمل يرهن بتعزيز التعاون الاستخباري المعلوماتي محليًا ودوليًا. وحماية الفضاء الامني الرقمي.

الاستنتاجات:

تم التوصل في دراستنا الى العديد من الاستنتاجات واهمها:

1- التحول الرقمي ضرورة استراتيجية لتحقيق الاهداف الامنية للاجهزة الامنية العراقية.

2- وجود العديد من التحديات منها تقنية، مؤسسية، سياسية. وغياب المعرفة والتكامل المعلوماتي الذي نتج من تقليل فعالية الاستجابة الاستباقية

3- عدم اكتمال الحوكمة الرقمية والمساءلة القانونية لمعظم مؤسسات الدولة.

التوصيات: بناءًا على ما ذكر في المحاور لدراستنا وتم ذكره هنالك العديد من التوصيات تتمثل بما يلي:

1. وضع رؤية لاستراتيجية شاملة واستثمار مستدام في البنية التحتية والموارد البشرية لتأمين متطلبات التحول الرقمي، والتركيز على البيئة العراقية وتحديات مكافحة الارهاب من خلال اعادة هندسة الاجراءات الرقمية

وبناء القدرات المؤسسية للدولة. وانشاء مديرية مركزية للتحول الرقمي مرتبطة بالقيادة العليا لتوحيد قواعد البيانات وتكامل الاجهزة الامنية والامن الميداني.

2. تخصيص ميزانية مالية للبحث والتطوير في مجال تكنولوجيا المعلومات وتأسيس البنية المعلوماتية لكافة الوزارات. والاستثمار في تدريب كوادر مختصة في الامن السيبراني والتحليل الرقمي مع ضرورة التعاون الدولي في مجال تبادل المعلومات وتعزيز الشراكات مع الجامعات العراقية لتطوير حلول تقنية محلية.

تحديث المنظومة التشريعية ملائمة مع طبيعة الجرائم الارهابية العابرة للحدود الرقمية وتنظيم استخدام التقنيات الرقمية في مكافحة الارهاب.

المصادر

(1) احمد جابر محسن، السياسات العامة الأمنية في العراق بعد العام 2014 (المحددات والمحفزات)، مجلة دراسات دولية، جامعة بغداد، العلوم السياسية، العدد ثمانية وتسعون، العراق، ص750.

(2) ا.د. ستار جبار علاوي، السياسة الامريكية في تجاه العراق بعد عام 2014، المجلة السياسية الدولية، العدد (55) ص53.

(3) حيدر علي حسين، الحشد الشعبي رؤية في الدور المستقبلي، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد (63)، 2018، ص5.

(4) مها قيس جابر، سياسات الامن الوطني في العراق بعد عام 2003، مجلة المعهد، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، العدد (7)، جامعة بغداد، 2021، ص410.

(5) زينب شنوف، الثورة الرقمية في الشؤون العسكرية وتأثيرها على الاستراتيجية العسكرية للدول، مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية، المجلد (21)، العدد (2) 2020، ص 402-404.

(6) اياد احمد سكران، الدور الاستخباري والعملياتي لجهاز مكافحة الإرهاب بعد العام 2014 (دراسة تحليلية)، المجلة العلمية لجهاز مكافحة الإرهاب، العدد (9)، المجلد 5، 2025، ص3.

(7) مديرية الاستجابة والسيطرة المركزية، وزارة الداخلية العراقية، على الموقع الالكتروني في ادناه:
www.moi.gov.iq

(8) قانون جهاز مكافحة الارهاب، جريدة الوقائع الرسمية، العدد (4420) بتاريخ 2026/10/17.

(9) قانون جهاز مكافحة الارهاب، جريدة الوقائع الرسمية، العدد (4420) بتاريخ 2026/10/17.

(10) سحر عبد السادة دريعي، مكافحة الارهاب الالكتروني: تحليل التهديدات وتعزيز القدرات الدفاعية، مجلة قضايا سياسة، العدد 74، 2023، ص 278-280.

(11) محمد كاظم هادي، الواقع التشريعي للامن السيبراني في العراق: التحديات والطموح، مجلة العلوم الانسانية والطبيعية، المجلد (6)، العدد (8)، 2025، ص 569-570.

(12) حسين ربيعي، الارهاب الدولي المعاصر واليات مكافحته وفق المنظور الاممي، مجلة الشريعة والاقتصاد، المجلد السابع، العدد الثالث عشر، الاصدار الاول، 2018، ص291-292.

(13) دنيا جواد مطلك، الامن المجتمعي العراقي بعد عام 2003: التحديات واستراتيجيات الماوجهة، المجلة السياسية الدولية، العدد (57)، 2024، ص40.

(14) الكوثر عبد الباري حسين، السياسات العامة لتعزيز الامن المجتمعي في العراق بعد عام 2003، مجلة العلوم السياسية، العدد (69)، 2025، ص 195.

(15) استراتيجية الامن الوطني العراقي (العراق اولًا) (2025-2030)، رئاسة الوزراء، مستشارية الامن القومي، المركز الوطني للتخطيط المشترك، اللجنة الدائمة لاستراتيجية الامن الوطني، على الموقع الالكتروني في ادناه:
www.storage.motrans.gov.iq

(16) محمد كاظم هادي، الواقع التشريعي للامن السيبراني في العراق: التحديات والطموح، مصدر سبق ذكره، ص 574.

(17) دعاء انور سعيد الطائي، التطور التكنولوجي وقيام الحكومة الالكترونية واثرها على المرافق العامة، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة النهرين، 2013، ص50. وينظر الى مها قيس جابر، سياسات الامن الوطني في العراق بعد عام 2003، مصدر سبق ذكره، ص401-406.

(18) حسين رشيد الحكيم، حماية المجتمع من الانحراف الرقمي، مجلة جهاز مكافحة الارهاب، العدد العاشر، 2023، ص42.

(19) حميدة خبال، الادارة المتكاملة – التحول من الادارة التقليدية الى الادارة الالكترونية والذكية، -الاسباب والدوافع، المجلة الجزائرية للامن الانساني، المجلد (6) العدد (2)، 2021، ص241-242.

(20) استراتيجية الامن الوطني العراقي (العراق اولًا) (2025-2030)، رئاسة الوزراء، مستشارية الامن القومي، المركز الوطني للتخطيط المشترك، اللجنة الدائمة لاستراتيجية الامن الوطني، على الموقع الالكتروني في ادناه:
www.storage.motrans.gov.iq

(21) المركز الوطني للامن السيبراني، على الموقع الالكتروني في ادناه: www.ncc.gov.iq

(22) من اختراق مواقع الوزارات إلى تهديد البيانات السيادية.. تصاعد الهجمات الإلكترونية في العراق، انفو بلس، تقرير على الموقع الالكتروني في ادناه: www.infoplusnetwork.com

(23) الدليل الارشادي الخاص بمكافحة تمويل الارهاب، جمهورية العراق، مكتب مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب، 2018، ص 8-10.

(24) تتضمن اوامر قبض وطرد... الداخلية تعلن بالارقام مجمل عملياتها خلال ستة اشهر، قناة واع، على الموقع الالكتروني في ادناه: www.ina.iq